مفهوم السلطة السياسية في المجتمعات القديمة والحديثة: دراسة تحليلية

خلوات حليمة
جامعة معسكر، halimakhelouat@gmail.com

الملخص: إن مفهوم السلطة يحمل رصيدا ضخما من المعاني، تشكل منذ أقدم العصور إلى اليوم تنظيرا وممارسة، ولذلك تضيق السلطة كمفهوم محدد وتتسع لمفاهيم دينية وسياسية وروحية ومادية ولدلالات متعددة ومتشعبة تبعا لمجال البحث فيها، وعلى هذا الأساس أكد المفكرون على أهمية استخدام المصطلحات عبر تاريخها استخداما صحيحا مراعاة لتغيرات الطارئة عليها، حتى لا نقع في التحريف الذي يسلبها معانيها ويخرجها من سياقها التاريخي، وفي شباك النظرة الإيديولوجية، وعلى هذا الأساس اقترحت أن آخذ مصطلح السلطة داخل الحقل السياسي في أصله التاريخي، لأن ذلك من شأنه تبيان المعاني التي حملها والتغيرات التي طرأت عليه في الصيرورة التاريخية، وحتى لا نقع أيضا في خلط معرفي ومنهجي، فلكل عصر مفاهيمه الخاصة للأشياء.

فقد كانت السلطة في مجتمعات الشرق الأدنى تابعة للنظام الكوني، يُنظر فيها إلى الملك أو الحاكم أنه إله مكلف بتسيير وتدبير شؤون الكون، فهذا التصور لا يميز بين السلطة الزمنية والسلطة الإلهية، فينظر إلى الكون بأنه الدولة العظمى التي تحرصها أيدي الآلهة، لكن مفهوم السلطة في المجتمع اليوناني سيضع خطا فاصلا بينه وبين التصور اللاهوتي، إذ سيعمل على إرساء مبادئه انطلاقا من العقل والفلسفة لبناء نظام المدينة، الذي ستمتزج فيه الأخلاق بالسياسة، في المقابل نجد السلطة في المجتمع الروماني ارتبطت بفكرة التشريع والتأسيس ومحاولة جعلها ذاكرة مقدسة و مستديمة عبر التاريخ، إلا أن فترة العصور الوسطى أعادت السلطة إلى أحضان الدين أين أصبحت الكنيسة هي الراعي الرسمي لشؤون الدولة والرعية، ولكن هذه الفترة لم تدم طويلا أمام المستجدات التي جاءت بها الحداثة، بحيث أصبحت السلطة مفتوحة على العديد

من المفاهيم كالحرية والمساواة والعدالة، كلها تسعى إلى خلق أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: سلطة سياسية؛ شرعية؛ مجتمع قبلي؛ مدينة؛ حق إلهي.

Abstract : The authority concept has many meaning from the oldest centuries until now theoretical and practical, it has relation with religious political and material concepts according to that the majority thinkers emphasize on the importance of the connect use of the definitions during its history. Accordingly, I suggest to analyze the meaning of the authority as political concept in its historical origin because this can show us the meaning and the changes of this concept so each century has its concepts for each special things.

The authority in middle East related to cosmos doctrine, in which the leader or the king seen as God charged to manage the matters of cosmos, this thought doesn't differentiate between Time authority and God authority, so cosmos seen as the great country which is protected by God's hands, but this concept of authority in Greek society will put a borderline between it and the Godless thought, If it tries to base the principles of mind and philosophy to build the city system in which ethics will blend in politics , in the other hand the authority in Roman society has been attached with the idea of legislation and establishment and trying to make it a sacred memory and everlasting along History, However the medieval era has returned the authority to the embrace of religion in which the church becomes the official support of state affairs and people, but this period wasn't so long in front of the news that the modernity has brought, in the way that authority becomes open in many concepts as Freedom, Equality, justice, all of them attempt to create more democratic political systems.

Keywords: Political authority; Legitimacy ; Tribal society ; City; divine right**.**

مقدمة:

منذ أقدم العصور يحاول الإنسان في صيرورة غير منقطعة البحث عن الأمن والأمان، وإن اتخذ هذا البحث في بدايات حياته طابعا بيولوجيا، ولكنه لم يتوقف عند هذا الحد وإلا لبقي حيوانا يماثل الحيوانات الأخرى غير النَاطقة، فبفضل طبيعته العاقلة تعدى هذه الحدود الغرائزية ليبحث عن الأمن والنظام في أساليب أخرى مع بني جنسه الذين يشاركونه في نفس الطموح والهدف، فشكَل أُسرا وقبائل وعشائر وضع لها مبادئ وشرائع لتنظيم تلك الحياة وتدبيرها، وهذا ما

تطلب وجود سلطة قائمة على سنَ هذه الشرائع والحرس على ضمان تجسيدها، إلا أن هذه السلطة اتخذت العديد من الأشكال كالسلطة داخل الأسرة التي تجسدها الأبوة، والسلطة الدينية التي تفرضها الآلهة، والسلطة السياسية التي تنتظم داخل الجماعات ويجسدها الإنسان، وهذا ما يؤهلنا للقول بأن السلطة مهما كانت أشكالها هي "**ملازمة للزمانية، إذ أنه ليس من مرحلة زمنية أو حقبة تاريخية يمكن أن تستثني قيامها وحضورها الفاعل، ذلك أنها تنهض أصلا بالحياة المشتركة، وعلاوة على ذلك فالسلطة هي وحدها قادرة على ضمان ديمومة العالم المشترك واستمراريته**"(ميريام ريفولت، د. 2012: 7) وهذا القول للمفكرة **ميريام ريفولت دالون** يفتح المجال للحديث عن مسألة "**الزمانية**" المرتبطة بالسلطة باعتبار هذه الأخيرة ضرورة ملازمة للمجتمع البشري الموجود في المكان وعبر الزمان، فالإنسان إلى جانب كونه حيوانا ناطقا هو حيوان اجتماعي أيضا واجتماعه يتطلب سلطة عبر صيرورته الزمنية.

ومن ثمة فالصيرورة الزمنية التي تمثل جوهر ديمومة السلطة عبر التاريخ الإنساني فهي تعد- السلطة- "**ظاهرة اجتماعية في المقام الأول لأنه لا يتصور وجودها خارج الجماعة كما لا قيام للجماعة دون سلطة**"(إمام عبد الفتاح، إ. دس: 19) بمعنى أن السلطة ملازمة للوجود الإنساني عبر تاريخه ولا يمكن أن نتصور وجوده بعيدا عن سلطة يحتكم إليها في أمور حياته فهي إلى جانب كونها ظاهرة لا تخرج عن إطار الزمن هي أيضا ظاهرة ملازمة للمجتمع ومتغيرة بتغيره، وهي ليست فقط ملازمة للتكتل الاجتماعي فهي تخلقه وتنظمه حسب مقتضياتها وطبيعتها.

وبحكم هذه الديمومة "**الزمانية**" للسلطة، والطبيعة الاجتماعية لها، كانت تقدم ذاتها في طابع شرعي يضمن بقاءها و استمراريتها، مما يعني أن أي سلطة إلا وتستحضر قوة وجودها، وهذه القوة إما تُستمد من الدين أو الأعراف أو مصادر أخرى يحتكم إليها المجتمع الممارس لهذه السلطة، إذ يؤكده **محمد عاطف غيث** في قاموس علم الاجتماع هذا الطابع الشرعي للسلطة بقوله: "**هي قوة نظامية وشرعية في مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية و موافق عليها من جميع أعضاء المجتمع**"(عاطف غيث، م. 1991: 32).

فمسألة الشرعية في السلطة هي من أكثر المسائل التي تتطلب إيضاحا لأنها في كثير من الأحيان تختلط بالعديد من المفاهيم خاصة مفهوم القانون الذي ينظر إليه على أنه الجانب الشكلي الذي يجسد أو يعطي لسلطة شرعية، لذلك نجد **ماكس فيبر** "Max Weber"(1864- 1920) يقول: "**بدون الشرعية فإن أي حكم أو نظام يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع**"(بهاء الدين، أ. دس: 9) بمعنى أن الشرعية تضفي على الحكم طابع الاقتناع والرضا، فالحكم بدون هذه الشرعية لا يمتلك القدرة على مواجهة المشاكل والتحديات التي تفرضها الحياة المشتركة، فالشرعية هي الضامنة للرضا والقبول واستمرار الحكم فهي بمثابة التذكرة التي تضمن للحاكم ممارسة السلطة إلى أجل ما، لأن الحكم بدون شرعية يقوض العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكومين ويزلزلها ويبقى الرَيب قائما حتى يثبت الحاكم جدارته وأحقيته"**فاقتناع الشعب بأحقية السلطة وجدارتها هو جوهر الشرعية ومغزاها، تغني عنه كل أشكال السطوة والرهبة والنفوذ وحتى ولو أحاطت نفسها بعشرات الدساتير والقوانين** "(بهاء الدين، أ. دس: 10) فالشرعية لا بد منها لأي حكم سياسي لأنها تمهد للسلطة أحقية القبول، وكلما كانت الشرعية أقوى وأجدر كان معدل القبول أقوى وأجدر من قبل المحكومين بمعنى أن الشرعية يضفيها المحكومين من خلال تقبلهم لها ورضائهم بها.

ومادامت السلطة هي نوع من القوة داخل أي تكتل اجتماعي فهي ملزمة بتقديم ذاتها على أساس شرعي تستند إليه في وجودها، هذا الأساس الذي تستدعي منظومته الطاعة والموافقة، وإلا تتحول إلى ممارسة عشوائية وطغيان مستبد بأعضاء المجتمع، لذلك فإن القوة التي تحوزها السلطة ينبغي ألا تكون مطلقة وإلا أصبحت استبداد وتسلط "**فالقوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب قوة غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد وهكذا فإن السلطة تعني الحق** "(إمام عبد الفتاح، إ. دس: 20).

إن السلطة في علاقتها الجوهرية بالقوة هي مجبرة على استعمالها لكن هذا الاستعمال يكون في حدود الشرعية الضامنة للحق، لأن هذه السلطة هي موجودة

أساسا لا للإرهاب من تقع عليهم هذه الممارسة بل لتنظيمهم ولضمان الأمن والحماية لهم في مجتمع يليق بإنسانية الإنسان، ولذلك كانت" **كل ما يحدد سلوكا أو رأيا لاعتبارات خارجية عن القيمة الذاتية**"(مدكور، إ. دس: 98)، وهي القيمة التي يمكن أن تقع السلطة فيها ضحية لرغبات الأفراد الذاتية وأهوائهم الشخصية والتي من شأنها جعل السلطة تحيد عن أهدافها الحقَة.

والسلطة عبر تاريخها كانت دائما تمارس في شكل تراتبي هرمي، فمادامت السلطة هي قوة فإن هذه القوة التي يحوزها البعض هي التي تؤهله إلى امتلاك السلطة، كما يتدخل في تحديدها إلى جانب القوة: "**الجنس والعمر والموقع الاجتماعي والاختصاص والصفات الشخصية، أي إنها تحافظ على هرمية معينة وتعمل على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية التي تولد الهيمنات والتبعيات هذا التفاوت واللاتساوق في العلاقات الاجتماعية يولد قداسة كمونية حاضرة دوما داخل السلطة**" (العيادي، ع. 1994: 47) بمعنى أن وجودها يستلزم هذا الترتيب الذي اتخذ العديد من الأشكال والمسميات، راعي ورعية، السادة والعبيد أو حاكم ومحكومين، وحتى داخل الأسرة تستلزم السلطة هذا الترتيب وهذه الهرمية وهو الأمر الذي يستوجب عملية الخضوع والطاعة ويضفي عليها قداسة حسب طبيعتها، فهي التي تتحكم وتحدد طبيعة العلاقات داخل المجتمع، والحديث عن الهرمية في السلطة السياسية له طابع خاص وأشكال عديدة تختلف بمختلف المجتمعات، إذ تخلق لدى الحاكم شعورا بالسمو الذاتي عن الآخرين وهذه الحالة النفسية التي تولدها الممارسة السلطوية يصطلح عليها أحد المفكرين بمصطلح "**الأنا الحكومية**le moi gouvernement"(العيادي، ع. 1994: 47) هذا التعالي الذي يشعر به الفرد اتجاه غيره هو الذي يولد لديه صفة التسامي عما دونه من الأفراد وفي كثير من الأزمنة وخاصة الأزمنة القديمة رفعت الحاكم إلى مرتبة الإله.

وفي ظل هذا الإطار المرجعي الذي تستند إليه السلطة والذي يشكل قوتها الجوهرية ويعطيها الشرعية داخل المجتمع الذي تمارس فيه، تتحدد الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظومات والمفاهيم الأخرى، كخاصية القوة التي تحوزها والشرعية التي تضفي عليها قداسة، وديمومة زمانية تعْبُر كافة المجتمعات

ومكان كحقل تُمارس فيه وإنسان مُمارس لها، فوجود السلطة مرتبط بالمكان والزمان والإنسان.

وانطلاقا مما سبق ذكره سنحاول أن نعود إلى العصور القديمة لدراسة هذا المفهوم وطبيعة حضوره والأشكال التي اتخذها ضمن هذه المجتمعات فإذا كان"**جان وليام لابيار**"قال في كتابه **السلطة السياسية**:"**مامن جماعة بلا سلطة لكن لكل جماعة على حدة شكل السلطة الخاص بها**" (لابيار، ج. 1974: 18) فما طبيعة الخصوصية التي امتازت بها التجربة السياسية في المجتمعات القديمة وما هي المسوغات المتحكمة في خطاب السلطة ؟.

1 السلطة السياسية في المجتمعات القديمة:

لقد كانت المجتمعات القديمة مهد الممارسات السلطوية بحكم أقدميتها عن البشريات الإغريقية والرومانية، وهي السلطات التي نشأت في بلاد واد النيل وبلاد ما بين النهرين والصين والهند ومصر، تشكلت هذه الممارسات ضمن قالب ايديولوجي تميز بطابع خاص عكس طبيعة تشريع ذلك العصر والأُطر المحددة لهذا التشريع فقد "**كان يمكن أن تكفي بعض القواعد البدائية لدعم هذا الاندفاع الأساسي للتجمع بلا حدود: الروح التعاونية والمشاركة في الخيرات الأساسية للبقاء والزواج الذي ينظر إليه على أنه تحالف بين عائلات أكثر من مجرد أفراد وسلسلة كاملة من الرموز المقدسة والمحرمات**" (ياكوبوتشي، م. دس: 447) ولكن مع مرور الزمن وازدياد التعداد البشري الذي صاحب تضاعف في الحاجات أصبحت هذه التجمعات الصغيرة لاتكفي طبيعة سلطتها، بمعنى أنها كانت أقل ملائمة الأمر الذي استدعى ضرورة إيجاد تنظيمات أشمل من تنظيمات الأسرة، وظهور شخصيات بارزة تمثل السلطة وكان ينظر إليها "**كمرجعية ضرورية وكانت تعتبر ثمينة جدا لتحقيق هدف الحفاظ على النظام والسلام الداخلي**" (ياكوبوتشي، م. دس: 447)

إلا أن الشخصية التي كانت تملك السلطة وتتكفل بشؤون الرعايا كانت محاطة بنوع من التقديس والهيبة استوحتها من مصدر خارج سلطة الإنسان فكانت مدعومة من طرف الدين والأسطورة والأعراف، فقد غلب عليها الطابع الميثودولوجي في تلك الآونة، وهذا المصدر المتعالي عن الإنسان الذي استندت عليه

السلطة في وجودها أعطت لممارسها صفة التأليه والتقديس، وهذا ما أكده "إمام عبد الفتاح إمام" في قوله: " **في الأصل كان يعد الحكم من طبيعة إلهية، فهو لم يكن مختارا من الله بل كان الله نفسه، وقد قامت الحضارات القديمة عموما في مصر وفارس والهند والصين على أساس هذه النظرية، وكان الملوك والأباطرة ينظر إليهم باعتبارهم آلهة، وقد وجدت الفكرة كذلك عند الرومان الذين كانو يقدسون الإمبراطور ويعدونه إلها**"(إمام عبد الفتاح، إ. دي: 27).

إلا أن هذه الرؤية لطبيعة السلطة الحاكمة وهي الرؤية المتعالية أقصت الإنسان أو الشعب من أي تدخل في النظام بل إن الإنسان كانت مهامه لا تتعدى حدود الخدمة والطاعة العمياء للملوك الالهة بمعنى آخر أن الإنسان الأول أقصي من الممارسة السياسية بسبب الوعي المنعدم في تلك المجتمعات بانسانيته وحقوقه في الحرية والمساواة والتدخل وغيرها، فقد كان في مرحلة الطفولة غير الواعية التي تتطلب ضرورة الإعانة من قوى أعظم فـ"**كانت فكرة غريبة تماما عن العقلية السائدة سواء بالنسبة للحكام أو المحكومين،كانت الأوليات القصوى هي الوفاق الاجتماعي**"(ياكوبوتشي، م. دس: 449).

بمعنى أن التجمع البشري في تلك الآونة كان يحاول أن يكون في وفاق مع الطبيعة والكون ولم يكن يتطلع إلى ما هو أعلى من ذلك، فالمجتمع العراقي مثلا كان ينظر إليه كـ" **جزء من مجتمع الكون الأكبر ولما لم يكن الكون العراقي يتألف من جماد، لأن كل حجر وكل شجر وكل شيء فيه هو كائن ذو إرادة وخواص ذاتية كان الكون نفسه مبنيا على السلطة أيضا** "(فرانكفورت، ه. 1980: 162). وهذا ما يحيلنا إلى القول أن السلطة بالمفهوم القديم كانت تابعة للنظام الكوني أو هي جزء منه لأن الملك الإله كان يراعي النظام الإلهي في الكون، لذلك اعتبر شخصه إلاها عظيما وأحاطه بكل معاني التقديس والتبجيل، وما يميز هذه الرؤية هو التصور غير الفاصل بين السلطة الزمنية والسلطة الإلهية وكأن الكون كله دولة عظمى تحرسها وتسيرها أيدي الآلهة، وعلى هذا الأساس التصوري للسلطة أو المجتمع في علاقته بالكون لم تكن هناك نظرة فاصلة بين السلطة والحاكم تجعل لكلا الطرفين خصوصية، مما يعني أن السلطة كانت في المجتمعات القديمة غير مفصولة عن الفرد (الذي يملكها) ولا

تتميز عنه بشيء فالحاكم هو السلطة والسلطة هي الحاكم، لكن مع مرور الزمن تم إعادة بلورة هذا المفهوم الذي كان مرتبط بشخص مؤهل لنسب إلاهي أو راجع إلى قوة شخصه الأسطورية بالفهم القديم، وظل هذا الفهم مستديما للسلطة عبر العصور القديمة التي كانت ترى في الكون الطبيعي قوة منظمة تفوق قوة الإنسان وهو الأمر الذي استرعى انتباهه وأثر على مفهومه للسلطة، فلجأ إلى التفسيرات الغيبية الأسطورية التي ملَكته زمام الأمر بسلطة مطلقة، لكن السؤال الذي يطرح: هل فعلا استطاع الإنسان عبر الزمن وفي فترات متقدمة من تجاوز هذه الرؤية للسلطة ؟.

هذه الرؤية القديمة للسلطة تفتح المجال للحديث عن مسألة الهرمية في هذه المجتمعات القديمة وهي الهرمية القائمة على النظام الطبقي المتحجر وهو النظام الذي لا يسمح بعملية الصعود من طبقة إلى طبقة وخاصة وأن هذه المجتمعات ترى أن السلطة هي من حق الآلهة فقط وتقصي الإنسان الآخر الفاقد لهذا الامتياز وهذا ما أكده **روبرت ماكيفر "Robert Maciver"** (1882- 1970) قائلا في كتابه "**تكوين الدولة**": **" يتقبل هذا الهرم بغريزته الاجتماعية وبما تسوله له هذه الغريزة من العواقب الوخيمة للانحلال الاجتماعي، وينسج الإنسان تصرفاته الرتيبة وعاداته اليومية حول هذا الهرم وحول الوضع الاجتماعي الذي يقوم عليه هذا الهرم فهو محط أماله وأمانيه ومحور ولا ءاته"** (فرانكفورت، م. 1980: 162) هذا يعني أن الإنسان حسب روبرت ماكيفر قد أَلِف تحمل أوزار وأثقال هرم السلطة على أن يغامر بالمجهول، وهذه الرؤية يحفظها التاريخ في ذاكرته وفي كثير من الإمبراطوريات وكأنها قدره المحتوم، فهل ستستمر هذه الهرمية المتحجرة ويستمر معها هذا الوضع الإقصائي لإرادة الانسان؟ وما طبيعة التجربة السياسية التي مارسها الإنسان اليوناني والروماني ؟.

2 السلطة في المجتمع اليوناني والروماني:

إن الإنسان اليوناني هو الآخر إنسان مارس السلطة لكن انطلاقا من فلسفته الخاصة للمجتمع وللكون عموما فانفرد برؤية خاصة جعلته يضع خطا فاصلا بين تصور لاهوتي للسلطة وتصور آخر سيعمل على إرساء مبادئه انطلاقا من العقل وحده أي العودة إلى الإنسان باعتباره هو المنطلق والمفتاح لأي ممارسة سياسية

والغاية من هذا التأسيس الجديد هو "**تحقيق أكبر قدر من السعادة والرفاهية للإنسان بحيث يقترب البشر شيئا فشيئا من تحقيق النموذج الأمثل للحياة الأخلاقية والإجتماعية التي يحاذون فيها الكمال الإلهي**"(النشار، م. دس: 71).

انطلاقا من هذا التأسيس الجديد للفكر السياسي الذي يأخذ بعين الاعتبار الإنسان كمحور مركزي في تنظيراته والمدينة من حيث علاقاتها بالإنسان، ظهرت العديد من التنظيرات الفلسفية على أيدي فلاسفة من أمثال أفلاطون وأرسطو وحتى السفسطائيين وغيرهم، المهتمة بالمدينة كوحدة مثالية للحياة الإجتماعية، فقد كانت المدينة هي المؤسسة الجديدة المحفوفة بعناية شديدة من قبل فلاسفة السياسة لأنها هي الاجتماع البشري الأمثل والكائن المستقل بذاته في كل الميادين، ومن ثمة تلاشت مع اليونانيين فكرة الدولة الكونية عند الشرقيين وأصبحت دولة المدينة دولة مستقلة تكفي ذاتها بذاتها روحيا وماديا، وكان وراء هذا الفهم الجديد لعلاقة الإنسان بالسلطة في مجتمعه السياسي من جهة والكون من جهة أخرى ما يقول **ارنست باركر "Ernest Barker" (1874- 1960)**: "**العقلانية الهادئة والواضحة للفكر الاغريقي، فبدل أن يلقي اليونانيون بأنفسهم في دائرة الدين ويرو هذا العالم بمنظار لاهوتي، كما فعلت شعوب الهند ويهوذا، اتخذوا مواقعهم في مملكة الفكر، وكانت لديهم الجرأة على الاندهاش من الأشياء المرئية، وعلى طرح أسئلة على أنفسهم بصددها، وسعو لإدراك الكون على ضوء العقل**"(الخطيب، م. 1999: 278).

فالثورة المعرفية التي حدثت في المجتمع اليوناني كان لها الدفع القوي لتغيير رؤية الإنسان لذاته وللواقع الاجتماعي الذي يتشارك فيه مع بني جنسه، فالفكر الفلسفي أعطى دفعا قويا لتغيير مفهوم السلطة وتحريره من قيود التحجر وذلك "**بظهور المدينة، الذي انطوى على نمط جديد من العقلانية (الحوار، الكلام المستند إلى الحجة، النقاش المتعارض) وعلى تنظيم جيد للحيّز المدني (مُركز حول الساحة العامة(agora)،ظهور يرتبط بثورة ثقافية تختص بتنظيم العالم (الكون والحيز الطبيعي)، ويؤشر إلى قطيعة بين النظرة الأسطورية القديمة والإدراك العقلاني**"(ميريام ريفولت، د. 2012: 62) والمدينة لم تكن عندهم تجمع بشري وحسب وإنما كانت فضاء تتداول فيه الآراء والأفكار من خلال الجدل و الكلام

الذي كان الوسيلة الأولى لمناقشة الأمور السياسية وهذا إن دل إنما يدل على رقي التعامل مع القضايا السياسية، بعدما كانت بعيدة كل البعد عن الانسان الشرقي الذي اكتفى بالخضوع والطاعة، فالإنسان اليوناني بهذه الاجراءات استطاع أن يبث الحياة في السلطة من خلال استثارة النقاش حول المثل العليا المتعلقة بالعدالة والحرية والمساواة والبحث عن أفضل نظام يحقق هذه المثل، وهذا الحديث عن المدينة باعتبارها حياة سياسية مبنية على التشاور والتحاور في الساحات يؤكد على نقطة مهمة جدا وهي ارتباط الفكر مع العمل اللذين يشكلان ضرورة حتمية لبناء السلطة.

إن" **المدينة بتفكيكها للمجتمع القبلي، كانت هي التي حررتهم من الوصاية الثقيلة للعشيرة العائلية وجعلت منهم كائنات فردية و مستقلة نسبيا، لقد كانوا مواطنين متحمسين لمدينتهم ومستعدين للموت في سبيل حريتهاومع ذلك كانو قادرين على التفكير بأنفسهم بطريقة متميزة ضمن الإطار المدني وكان يحق لهم أن ينتظروا من المدينة أن تقدر كل واحد منهم بالقدر الذي كان يعتبر مساوٍ له** "(شوفالييه، ج. دس: 15- 16) فالمدينة إلى جانب كونها حررت الإنسان من ثقل الإرث التقليدي للحضارات الشرقية، وتصورها المغلق و المتحجر للسلطة فإنها أيضا حررته من الوصايا العشائرية والقبلية وأعطته قدرا من الحرية يليق بإنسانيته، ففي المدينة تمتزج الأخلاق بالسلطة ليتشكل هذا الكيان في وحدة منسجمة و في نظام إنساني راقي، فطرح مسألة الأخلاق في الفكر السياسي هو جوهر الفكر اليوناني، وهو المعنى الذي حاولت كتابات سقراط وأفلاطون وأرسطو تأكيده: أي لا يمكن تصور الحياة داخل المدينة بعيدا عن الأخلاق والخير والعدالة أو المثل الإنسانية بصفة عامة، لكن مامدى تأثير هذه الرؤية الجديدة لسلطة على الشعوب المجاورة وما هي الفوارق الفاصلة بين التجربتين ؟.

فإلى جانب هذه التجربة التي عاشتها المجتمعات اليونانية مارس الشعب الروماني السلطة لكن من منظور آخر بعيدا عن كل تنظير فلسفي مسبق، إذ قدمت حنة ارندت دراسة وافية حول موضوع السلطة في المجتمع الروماني وأعطت لهذه التجربة نوعا من الفرادة غير متواجدة في أي تجربة حتى اليونانية إذ تميزت " **التجربة السياسية والتجربة العملية بالاهتمام بمسألتي التشريع والتأسيس (...)بمعنى أن**

التشريع الروماني كان يأخذ بعين الاعتبار الشكل أو الإمتداد المكاني، فالتنظيم الزماني كان ملتحما مع التنظيم المكاني وأن هوة التشريع والتأسيس كان استجابة لضرورة السيطرة على إتساع الإمتداد المكاني "(ميريام ريفولت، د. 2012: 47).

وفي هذا التأسيس والتشريع تختلف التجربة الرومانية عن نظيرتها اليونانية، ذلك أن التشريع في المجتمعات الرومانية كان مقدسا، وهو بداية العمل السياسي الذي يفرض على كافة الأجيال، إذ هذا التشريع ليس فقط هو تجربة مفتوحة يمكن أن يعاد صياغتها، وإنما الإنسان الروماني كان يهوى التخليد، أي يسعى إلى تخليد تجربته السلطوية عبر التاريخ من خلال إعطاء القدسية للتشريع بمعنى: " **إن السياسة الرومانية قد استندت إلى مفهوم "التأسيس" وإلى ما يتميز به فعل التأسيس من خاصية مقدسة: فما تم تأسيسه يبقى التزاما يسري على كل الأجيال القادمة.الإنخراط في الوجود السياسي يعني بالنسبة إلى الرومانيين الحفاظ على أسس روما المدنية**"(ميريام ريفولت، د. 2012: 66- 67) بمعنى أن الفكر السياسي الروماني كان له الرغبة في المحافة على هذه الذاكرة السياسية وتداولها عبر الأجيال، لأنها تشكل من جهة تراث الأجداد الحامل لخبرتهم في السلطة، ومن جهة أخرى لا يمكن الإستغناء عنها بحكم أنها تنتمي إلى تجربة الوعي الروماني، لذلك نجد أن فكرة السلطة في المجتمع الروماني ارتبطت بفكرة التشريع والتأسيس ومن ثمة جعل هذه السلطة ذاكرة مقدسة و مستديمة عبر التاريخ، وعلى هذا الأساس اعتبرت **حنة ارندت** "**Hanna Arendt**"(1906-1975) أن الفكر الروماني انفرد بنوع من الخصوصية ميزته عن سابقيه ولا حقيه فـ" **البقاء في سلالة الخلف المتصلة هذه كان يعني في روما حفظ السلطة، والبقاء مع ذكرى ورعة لبداية الأجداد، وقد شكل هذا الحفاظ على التقليد شعورا بالواجب الروماني** "(ميريام ريفولت، د. 2012: 69) وهذه الرؤية القائلة بتخليد السلطة إنما تنطوي على قول أكثر أهمية وهو قول مضمر وراء السطور، إنه يؤكد على مسألة الإختلاف بين الأجيال بمعنى أن فعل التقديس والتخليد لسلطة الماضي هو تأكيد على عظمة الأجيال السابقة المؤسسة لفعل السلطة، وتفوقها على الأجيال اللاحقة وهو إقرار بالإختلاف واعتراف به .

وهنا يظهر الاختلاف بين التجربة السياسة اليونانية التي اهتمت بكل المعاني الأخلاقية الخاصة بالإنسان كمواطن فكانت تبحث في صيرورة وجوده الإجتماعي عن أفضل النظم والطرائق للعيش المشترك في ظل مثل عليا، فأولت عناية فائقة لمسألة الذات كمركز لتجربة السياسة وكيفية علاجها وطرق إشراكها في الحياة العامة وفق نظام مدني يعبر عن الحياة السياسية الراقية لذلك كانت بعيدة عن فكرة التخليد والتقديس ولو أن اليوناني أكثر ما قدس هو المدينة أو التجمع المثالي الذي كان يسعى إليه ويبحث عنه من خلال الحوارات الدائرة في ساحة المدينة ذاتها، هذه المدينة التي كانت في نظرهم تحتاج إلى ترميم أخلاقي وسياسي مع مرور الزمن، فلم تكن الأجيال السابقة هي محور اهتمامهم ومحور تخليدهم، فالسلطة ارتبطت بالحاضر والفعل المؤسس للمستقبل، عكس ما حدث في المجتمع الروماني الذي كان يعيش الحاضر من خلال الماضي في تجربته السلطوية.

لكن ما ينبغي التنبيه إليه في مسألة التأسيس لدى الرومانيين إنه فعل ارتبط بالأرض أي بالمكان "**فقد تطلب توسع الإمبراطورية الرومانية قيام مؤسسات عسكرية قوية وما تبعها من أجهزة إدارية وسياسية للإحكام السيطرة على المناطق التي فرضت سلطانها عليها مما أدى إلى قيام الرومان بتطوير النظم القانونية التي عرفها العالم القديم لتكون أكثر دقة واكتمالا** "(أحمد رشوان، ح. 2002: 127) هذا القول يحيلنا إلى جواب عن سؤال يتعلق بالسبب الحقيقي وراء هذا التخليد لسلطة والتقديس لها، ولربما الإجابة تفصح عن ذاتها من خلال هذا النص الذي يذكرنا بأهمية المساحة في أي تشريع روماني، فالإمبراطورية الرومانية كانت أكثر الإمبراطوريات إتساعا، لذلك ركزت في مسألة السياسة على أهمية القانون المنبثق من التراث العظيم، واحترام سلطة الأقدمين لأنها هي الضامنة للوحدة والاستقرار داخل هذا التعدد في المكان وخلاصة القول عن التجربتين أن السلطة ارتبطت بفعل التنظير في المجتمع اليوناني وبفعل التشريع في المجتمع الروماني إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا :هل استطاع فعلا الرومانيون الإبقاء على ذاكرة السلطة عبر الأجيال الممتدة؟ .

3 السلطة في العصور الوسطى:

إن الحديث عن تجربة السلطة في العصور الوسطى يحملنا مسبقا إلى الحديث عن مسألة الدين المسيحي باعتباره الكيان الإيديولوجي الذي تشكل فيه وعي الإنسان عبر هذه العصور، والظروف التي واكبت ظهوره. إذا فكيف مورست السلطة في ظل هذه الإيديولوجيا وهل صبغت بصبغة دينية مسيحية أم أنها تشكلت بعيدا عن هذا الكيان؟ إن المسيحية في ظهورها كانت تسعى إلى إرساء المبادئ الأخلاقية في المجتمع، هذه الرؤية القائمة على الفصل بين عالمين عالم سماوي وهو العالم الروحاني وعالم أرضي وهو العالم الذي يعتبر العيش فيه كتكفير عن الخطيئة، أو بتعبير **أوغسطين** مدينة الله ومدينة الشيطان، فرأت الديانة المسيحية في ذاتها القوة المخلصة للإنسان من شرور هذا العالم، وبدأت في التدخل في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال تقديم الدعم والمشورة، ولاسيما وأن الإمبراطورية الرومانية كانت في تلك الآونة تعاني من اضطرابات مقلقة، إضافة إلى أن الكنيسة كانت تملك سلطة التربية والتوجيه من خلال تحكمها في الحياة الروحية و"**منذ أن قامت إمبراطورية شارلمان بتأييد من البابا بدأت الكنيسة تمد نفوذها إلى الشؤون الدنيوية، وكان المدخل إلى ذلك تأكيد حق الكنيسة في التدخل في كل ما يمس الحياة الروحية، ومن ذلك الحق اكتسبت حق"رقابة"على الملوك والأمراء،لتأكد من أنهم في ممارستهم لسلطاتهم العرفية لا يرتكبون ما يمس القيم الروحية** "(سيف الدولة، ع. دس: 41).

ومن هذا المنطلق الذي يُرجع السلطة الروحية من حق أباء الكنيسة، والسلطة الزمنية من حق الملوك، أوجد هذا المنطق لنفسه سبيلا لإمتلاك الأحقية في المشاركة في العمل السياسي، حتى لا يحيد الملوك والأمراء عن القيم العليا للسلطة الروحية، فالكنيسة بهذا المنطق جعلت من نفسها الراعي الأول للدين ولسلطة الله على الأرض، فأحاطت نفسها بنوع من التقديس لم تشهده أي مؤسسة أو أي فكر ديني مثلما فعلت الكنيسة في العصور الوسطى، وبذلك أصبحت السلطة هي من اختيار الله وحده وساهمت في تدعيم هذه الرؤية المتعلقة بالسلطة نظرية **الحق الالهي: "إذ كانت نظرية الحق الالهي doctrine de droit divin أولى النظريات التي قيلت لتبرير الإستبداد، وقد أنشأها وروج لها رجال الكنيسة لتبرير**

السيطرة البابوية، ومؤدى تلك النظرية أن الحكم لله وحده، وأنه يختار لأدائه في الأرض من يشاء، فيصبح حاكما بأمره"(سيف الدولة، ع. دس: 42).

وبهذه النظرية التي تبعد عن الإنسان مسؤولية اختيار الحاكم، كانت الكنيسة تعطي وتقدم المشروعية والأحقية لهذه السلطة التي تمارسها، والتي لا يمكن للإنسان أن يتجرأ ويجادلها ولا سيما وأنها من مصدر أعلى آلا وهو الإله، لذلك كان يدعو "**توما الانطاكي**" دائما إلى طاعة الحاكم "**لأنه وإن لم يكن هو الله فهو الرجل الذي أقامه الله على رأس السلطة(محذرا)أطيعوا الله والملك لأن كلا منهما سريع الإنتقام من أعدائه** "(بريلو، م. 1993: 91- 92) فهل يمكن أن نقول عن هذه التجربة في العصور الوسطى وهي التجربة التي ألبست للسلطة العباءة الدينية هي شبيهة بالتجربة الشرقية أم أنها مختلفة عنها مضمونا ومتفقة معها شكلا (الإستبداد و الحكم المطلق)؟.هل قدر الإنسان أن يعيد التجربة مرة أخرى ولو بشكل مختلف وفي ظرف مختلف ويُستبعد من المشاركة في الحقل السياسي ؟

والقول بالطاعة والإنصياع لسلطة الإمبراطور كان يبشر بظهور مرحلة جديدة في الفكر المسيحي، وهي المرحلة الواعدة باخضاع السلطة الزمنية إلى السلطة الروحية، وهكذا استطاع الفكر المسيحي أن يرتقي شيئا فشيئا في سلم السلطة إلى أن أصبحت الكنيسة هي المؤسسة الرسمية للدولة بل هي السلطة العليا التي لا خروج عن إمرتها في تصور كلي يضم كافة المجالات، وهو ما أكده **إرنست كاسيرر "Ernst Casserer"(1874- 1945)** في كتابه **"الدولة والأسطورة"** بأن هناك: **"تصور وجود وحدة لا تنقسم بين الكيان الأخلاقي والسياسي والكيان الإلهي، أي أن هناك تناسق بين الأجزاء كما قال توما الإكويني (...) وبدت البشرية في جملتها دولة واحدة قام الله بإنشائها، كما أنها خاضعة لحكمه، وتستمد أية وحدة جزئية كنسية أو دنيوية، حقها من هذه الوحدة الأولية "**(كاسيرر، أ. 1975: 149).

فقد اعتقد مفكرو العصور الوسطى بوجود هذه الوحدة بين كافة المجالات السياسية والأخلاقية والدينية معتبرين أن هذه الوحدة هي سبب النظام والإستقرار، والتحول الذي عرفته السلطة في تلك الفترة هي اسنادها إلى نظرية الحق الإلهي الذي جعل منها بعيدة عن الأعراف والعادات وأضفى عليها طابعا قدسيا، وأصبحت

تستند فيها إلى مجموعة من المبررات غير المادية بعكس المبررات التي كانت قائمة عليها في زمن الإقطاع، وكان الكتاب الذي ألفه **أوغسطين Augustine** (354- 430) حول **مدينة الله** المشروع السياسي الأول لدولة إلهية على الأرض لينتهي به الأمر إلى القول بأن **"السلطة المطلقة القوية تتجسد في القدرة الالهية التي هي فوق كل قدرة، وعلى الملوك بالتالي التقيد بأوامر الله ومن ثمة على المواطنين أن يطيعوا ملوكهم، ممثلي الله على الأرض، وسلطتهم مستمدة من سلطته"**(بريلو، م. 1993: 84).

إن الجديد الذي جاء به الفكر المسيحي السياسي هو الفصل بين سلطة زمنية وسلطة روحية، وإعطاء لكل سلطة معنى خاص ومجال خاص، وهو الفصل الذي ستبقى جذوره ضاربة في التاريخ الفكري الغربي الحديث، لكن هذا الفصل الذي اعتمدته المسيحية إنما الغرض منه هو تأكيد على مسلمة أن دائما هناك سلطة أعلى من سلطة الحاكم والذي هو دائما في حاجة إلى الأخذ بها وعدم الخروج عن سُنَنها، ويمكن أن نقول عن هذه الرقابة الجديدة التي ظهرت في العصور الوسطى أيضا ستساعد على ظهور نوع جديد من الرقابة في الفكر الحديث، بمعنى آخر أن الفصل بين السلطتين والنظر إلى السلطة الزمنية بمنظار الدُونية والنقص والخطيئة سيرسخ فكرة ارتباط الشر بالعمل السياسي، هذا الشر الذي يسكن الكيان الانساني هو الذي يحتاج إلى مراقبة ومعاقبة.

ولكن في الفترة المدرسية سيشهد العالم المسيحي موجة جديدة من الأفكار الفلسفية وهي الأفكار التي ستساعد على بلورة حركة الإصلاحات الدينية وخاصة مع **"توما الاكويني"** "Thomas Aquinas " (1225- 1274) الذي عدَل الرؤية الدينية للمجتمع السياسي وهو المتأثر بالفكر الأرسطي صاحب الرؤية العقلية، حيث قسم السلطات من حيث مصادرها إلى ثلاث أنواع: **"النوع الأول :هو الإرادة الإلهية المحيطة بكل شيء، والنوع الثاني هو القانون الطبيعي الذي أودعته الإرادة الإلهية في ضمائر البشر، فجعلتهم يميزون بين الطيب والخبيث، وأخيرا النوع الوضعي أو البشري وهي تلك القواعد التي يضعها الناس في المجالات الخاصة"**(سيف الدولة، ع. دس: 42).

وبهذا التحديد لأنواع السلطة وهو التحديد الذي تراوح بين اللاهوت والناسوت أي بين السلطة الإلهية والسلطة الطبيعية والسلطة الوضعية، كان **الإكويني** بهذا التقسيم يفتح المجال أمام الإنسان لتشكيل قوانينه الخاصة من خلال التدخل الإلهي غير ممباشر بعدما كان مباشرا في مرحلة سابقة، فمع الإكويني شهد القرن الثالث عشر اهتمام بفلسفة **أرسطو** خاصة بعد تفسيرات **ابن رشد** (1126-1198) لكتاباته وهي التفسيرات التي أعادت اكتشاف **ارسطو** من جديد، كما ساهمت هذه الفلسفات الجديدة في دفع السياسة إلى أفاق السلطة القائمة على التفويض الشعبي وخاصة الرشدية اللاتينية التي ساعدت على ظهور ايديولوجيات جديدة تساعد على التحرر من النظام الكنسي وتدعو إلى نوع من الحرية وتداول السلطة، فإن أهم فكرة سيقدمها "ابن رشد" إلى العالم الغربي هي: " **أنه مادام قد ثبت أن الأقدمين قد عرفوا الفضائل جميعا ولم تكن حكرا للقديسين فإن الأخلاق والسياسية والفن والأدب وكل النشاط الإنساني يمكن أن تقوم صحيحة على أسس من العقل بدون حاجة إلى مرشد** "(سيف الدولة، ع. دس: 51).

وفي ظل هذه الظروف الفكرية التي هيئت لها الفلسفات الرشدية وغيرها من الفلسفات الإصلاحية للنظال ضد الكنيسة، والظروف الإجتماعية التي أسفرت عن ظهور نوع من النشاط التجاري والذي أدى إلى تفعيل الحركية داخل المجتمع وإلى ظهور طبقة برجوازية تطالب بتحرير الذات الفدرية المقهورة "**كانت تلك الفردية تنزع إلى تفلت كامل من أي رابط ديني، لتؤسس وجودها على قانون طبيعي، دين طبيعي أو دين علماني** "(لاغريه، ج. 1993: 78). بمعنى آخر الرغبة في التَفلُت من رقابة الدين بأي شكل من الأشكال، ولا سيما وأنه تم التأكد من القدرة على الوصول إلى الحقائق دون مُوَجه أعلى، وقد أعطى لوثر دفعا قويا من خلال تأكيده على حرية الرأي الديني وقراءة الكتاب المقدس الذي كان من اختصاص رجال الدين فقط، وبهذه الحرية الدينية فتح لوثر المجال أمام إعمال العقل في النص الديني، ومن ثمة في المجال الإجتماعي والسياسي.

إن هذه الفلسفات الجديدة الإصلاحية التي باتت تشيد بفضائل العقل وتدين الدين المسيحي في كثير من جوانبه هي تدين الكثير لإصلاحات **لوثر وكالفن** لأنهما " **أرادا أن يردا فعل الإنسان إلى حريته في الإختيار في ظل القدرة الإلهية،**

فجاءت نظرية العناية الإلهية التي توجه ولكن لا تختار، وانتقلت إلى المجال السياسي فاستفاد منها الملوك في إنكار الإستبداد"(سيف الدولة، ع. دس: 50). وما يقال عن هذه التغيرات الحاصلة من جراء ظهور موجة فكرية مصلحة، والتي مهد لها وضع اجتماعي جديد للطبقة الوسطى، وهي الطبقة البرجوازية التي كانت تسعى جاهدة إلى فك الحصار الذي تفرضه الكنيسة، وتطالب بالنظر في نشاطاتها وتفعيلها وفق ما يزيد من حريتها، باحثة عن مجالات أخرى في الحياة، ساهمت إلى حد بعيد في بلورة عصر جديد وإطلالة جديدة للإنسان لم يعهدها في سابق عهده، فماهو مشروع الإنسان الجديد حيال عصره وحياته وواقعه ؟.

4/السلطة في العصر الحديث:

مع نهايات القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر، شهد العالم ظهور موجة جديدة من الإكتشافات العلمية والجغرافية، كان لها تأثير قوي على تغيير رؤية الإنسان إلى العالم من جهة وإلى نفسه من جهة أخرى، وهذا العصر هو ما اصطلح عليه بتسمية عصر النهضة أو الحداثة، وهو العصر الذي أجرت فيه " **البشرية الأوروبية على ذاتها تحولا ثوريا خلال عصر النهضة، كانت تريد أن تعيد تشكيل ذاتها بحرية، وكان المثل المثير لإعجابها هو بشرية العصر القديم، بهذا أرادت أن تشكل ذاتها حسب كيفية الوجود هته "**(هوسرل، إ. 2008: 46).

إن التحديث الذي سعت إليه البشرية الجديدة هو تحديث قائم على إعجاب بمثل سابق في التاريخ البشري، عبر عنه **هوسرل** "Edmund Husserl " (1859- 1938) في كتابه "**أزمة العلوم الأروبية**" قائلا: "**إنه الشكل الفلسفي للوجود الذي يتمثل في أن يضع الإنسان بحرية لذاته ولحياته بأكملها قواعد انطلاقا من العقل المحض، يجب إنشاء نظر متأمل للعالم متحرر من قيود الأسطورة والتقليد عموما"**(هوسرل، إ. 2008: 47) وبذلك يتضح الدين الجديد الذي إنبنى عليه العصر الحديث، إنه العقل الذي أشاد به "ديكارت" في كثير من كتاباته، وهو العقل الذي سيعمل على إعادة صياغة الواقع الإنساني و الإجتماعي والسياسي من خلال غزوه لطبيعة، مُعَولا على إحداث قطيعة مع كافة الإيديولوجيات السابقة بما فيها الأفكار التي حاربت من أجلها الكنيسة، وكانت بذلك محتذية بالحضارة اليونانية التي سعت إلى قلب المعايير السابقة من

خلال ثورتها الفلسفية على العالم القديم وبناء صرح فكري قائم على الرؤية التأملية لعالم والإنسان، مستبعدة بذلك الأساطير والخرافات الشرقية، فأرادت البشرية الأوروبية أن تؤسس ذاتها انطلاقا من هذا المثال، وكان هذا التحديث مستهدفا بالضرورة البحث "**عن مجال محايد منتقلة من لاهوت مسيحي تقليدي إلى نسق علمي طبيعي فهي رامت التخلي عن الخصومات اللاهوتية الأساسية –الله والشيطان –دافعة الله نفسه خارج العالم (...)لقد أصبح مفهوما ولم يعد موجودا** "(ميريام ريفولت، د. 2012: 104).

فبهذا التحديث للعصر الجديد استبعدت سلطة اللاهوت من مسرح التمثيل والتشريع، لتحل محلها سلطة الناسوت فأصبحت الحضارة الإنسانية بهذا الإحلال الجديد تتعامل مع قضايا الكون والطبيعة بشكل ذاتي، تَأْتمر وتنتهي من وحي العقل فقط، فأُبعد الإله وحل محله الإنسان الذي أسس خطابات حداثية إستقت شرعيتها من ذاتها بعيدا عن كل قوة خارجة عنها، وهذا ما أكده "**لوك فيري"(1952)** في كتابه **تعلم الحياة** قائلا:" **أمام عدم استمرار الإيمان بالله، اخترع المحدثون أديانا بديلة، وروحانيات بدون إله أوبشكل أبسط، عقائد تمسكت وهي تجاهر بإلحاد جذري، بمثل عليا يمكنها إعطاء معنى للوجود بل تبرير الموت في سبيلها** "(فيري، ل. دس: 217). فالتأسيس الذاتي لكل القيم المتعلقة بالإنسان سواء سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية في غياب الإله هو الحدث المسيطر ولأول مرة في التاريخ البشري سَيُؤله الإنسان نفسه بصورة لم يسبق لها مثيل.

خاتمة:

في كل عصر نشهد أحداثا بلورتها أفكار أو نظريات تسعى إلى التجديد من خلال مسلماتها الجديدة المستوحاة من منطقها الخاص، ومن ثمة قلب المجتمع وقيمه، والسلطة بهذا التغيير المستديم للصيرورة التاريخية كانت هي الأخرى لم تسلم منه، ففي كل مرحلة من مراحل التاريخ كان يظهر حدث يعيد صياغة مفهومها وممارساتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تأثرت في العصور القديمة بالأسطورة والبنية الفكرية لبشرية تلك المرحلة، أما في الحضارة اليونانية فقد

سيطرت عليها كذلك الرؤية الفلسفية للواقع الإجتماعي والإنساني و في العصور الوسطى خضعت إلى حد كبير للمؤسسة الدينية–الكنيسة.

قائمة المراجع:

- أحمد رشوان حسين عبد الحميد، 2002، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث.
- الخطيب محمد، 1999، الفكر الإغريقي، ط1، دمشق، منشورات دار علاء الدين.
- العيادي عبد العزيز، 1994، ميشال فوكو المعرفة والسلطة، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر.
- النشار مصطفى، دس، من التاريخ إلى فلسفة التاريخ قراءة في الفكر التاريخي عند اليونان، دط، مصر، دار قباء للطباعة والنشر.
- إمام عبد الفتاح إمام، دس، الطاغية، دط، مصر، عالم المعرفة.
- بريلو مارسيل ،جورج ليسيكيه، 1993، تاريخ الأفكار السياسية، دط، بيروت، الأهلية لنشر والتوزيع.
- بهاء الدين أحمد، دس، شرعية السلطة في العالم العربي، دط، القاهرة، دار الشرق.
- جاكلين لاغريه، 1993، الدين الطبيعي، تر، منصور القاضي، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر.
- سيف الدولة عصمت، دس، النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية، دط، القاهرة، دار الموقف العربي.
- شوفالييه جان جاك، دس، تاريخ الفكر السياسي، تر محمد عرب صاصيلا، دط، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- فيري لوك، دس، تعلم الحياة سأروي لك تاريخ الفلسفة، تر، سعيد الولي، دط، أبو ضبي للثقافة والتراث.
- كاسيرر ارنست، 1975، الدولة والأسطورة، تر، أحمد حمدي محمود، مرا، أحمد خاكي، دط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة.

- لابيار جان وليام، 1974، السلطة السياسية، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر.
- مجمع اللغة العربية، دس، المعجم الفلسفي، تصدير إبراهيم مدكور، دط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- ميريام ريفولت دالون، 2012، سلطان البدايات بحث في السلطة ،تر،د ساید مطر، مراجعة موريس أبو ناضر، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ه.فرانكفورت، جون.ا.ولسن وآخرون، 1980، ما قبل الفلسفة، الإنسان في مغامرته الفكرية الأولى، تر: جبرا إبراهيم جبرا، ط2، بيروت، المؤسسة العربية لدراسات و النشر.
- هوسرل إدموند، 2008، أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا الترستندالية، تر، إسماعيل المصدق،مرا ،جورج كتورة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ياكوبوتشي مايكل أنجلو، دس، أعداء الحوار أسباب اللاتسامح ومظاهره، تر: عبد الفتاح حسن، تقديم، إمبرتو إيكو، دط، مصر، مكتبة الأسرة.
- غيث محمد عاطف، 1991، قاموس علم الاجتماع، دط، مصر، دار المعرفة الجامعية.